

الموضوع الخامس الاستثمار الأجنبي واقتصاد الدولة المضيفة .

مقدمة:

يرى في الاستثمار الأجنبي توسعاً رأسمالياً وامتداداً للاستعمار، من الجانب الآخر، عزز التعصب الوطني المناهض لكل ما هو أجنبي من ذلك، وأصبح ينظر إلى الاستثمار الأجنبي على أنه ليس خيراً كله، وليس شراً كله. لكن الشركات الأجنبية ما زالت تجد نفسها متنازعة عليها فهناك من يريد أن يقلص نشاطها في بلده وهناك من يريد لها لمصلحته، وتجد الشركات متعددة الجنسيات نفسها من جراء مواجهة بضغوط متعددة من مجموعات مختلفة. فقرارات إدارة الشركة الأجنبية تؤخذ في بلد ويتأثر بها بلد آخر، وكيف لا.

ولذا تعمل الحكومات على تعظيم المحاسن وتقليل المساوئ والاستفادة بأقصى قدر ممكن مما تقدمه الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد المحلي، مع قصر المساوئ للحد الأدنى، لم يعد ينظر إلى الاستثمار الأجنبي وكأنه مباراة حاصل نتيجتها دائماً صفر، Zero-sum-game

أصبح إذن من المهم جداً معرفة أثر كل استثمار أجنبي على اقتصادها وعلى تحقيق الأهداف القومية .

أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات:

- يعكس ميزان مدفوعات كل بلد مركزها المالي في تعاملها مع باقي دول العالم، وقدرتها على اقتناء موارد وسلع خارجية،، والكل يعمل لتقليص عجزه في التعامل مع باقي العالم، بل لتحقيق فائض إن أمكن، إن فائض أي بلد هو بالضرورة عجز بلد آخر، وذلك صحيح من ناحية مطلقة لكنه تفكير استاتيكي قصير النظر.
- الاستثمار الأجنبي قد يأخذ شكل استثمار مباشر جديد Green-field .
- تبدأ فيه الشركة عملاً جديداً تماماً وتبادر بتشديد منشآت إنتاجية، أو قد تقوم الشركة بشراء شركة عاملة.
- في الحالة الأولى، تضطر الدولة لاستيراد مواد وماكينات وآليات... الخ لكنها لن تستورد شيئاً في الحالة الثانية، وذلك في البداية على الأقل.
- إذا قامت الشركة (م. ج) بدلاً عن ذلك، بإعادة استثمار الأرباح محلياً في التوسع في أعمالها في البلد المضيف، فسيكون الأثر إيجابياً أو على الأقل محايداً، وفيما بين شراء شركة محلية أو إنشاء شركة جديدة، نجد أن لأساليب الاستثمار الأخرى كالتراخيص وعقود الإدارة أثراً وسطاً.
- فعندما تقوم الشركة الأجنبية بتحويل أرباح إلى الخارج، فلذلك أثر سلبي واضح على ميزان المدفوعات.
- التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية «التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم» وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.
- إذا كان الهدف الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة عن طريق إنتاج نفس السلع والخدمات بدلاً من العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم، «الاستثمار الباحث عن الأسواق»، فإن تأثير هذا النوع من الاستثمارات سوف يكون سالباً على الميزان التجاري خصوصاً إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية.

اثر استثمار معين على ميزان مدفوعات البلد المضيف، دعنا نعمل من خلال المعادلة التالية:

$$م = (و + ص + ر) - (و' + ص' + ر')$$

- حيث : م = الأثر الصافي على ميزان المدفوعات

و = الواردات السابقة المستغنى عنها نتيجة للاستثمار (إحلال)

ص = الصادرات الجديدة الناتجة عن الاستثمار

ر = التدفق الرأسمالي الناتج عن الاستثمار خلال الصادرات والواردات المتعلقة بقيام الاستثمار

بينما : و' = الواردات المستجدة التي نتجت عن الاستثمار

ص' = الصادرات المفقودة للاستثمار

ر' = رأس المال الخارج عدا مدفوعات الصادرات والواردات المتعلقة

أما الأثر الصافي على الصادرات (ص - ص')، الصادرات الجديدة ناقصًا الصادرات المفقودة، فحسابه أقل صعوبة، حيث نستطيع أن نقارن حجم ما كنا نصدره من تلك السلعة بحجم ما تقوم بتصديره الشركة الأجنبية الجديدة من سلعة أو سلع معينة تتعامل فيها، وكذلك الصادرات المفقودة تمثل سلعة كانت تصدر سابقًا وأوقفت الشركة تصديرها.

من جانب الدول المصدرة لرأس المال: دول موطن الشركات الأجنبية، هناك تساؤل عما يؤدي إليه الاستثمار في الخارج، وأثره على التصدير، يتساءل النقاد:

- أليس الاستثمار بديلاً للتصدير؟ الا يؤدي القيام بالاستثمار في الخارج، كالاستثمار الأمريكي في اليابان، إلى تقليل الصادرات الأمريكية إلى اليابان؟ من الجانب الآخر، هناك من يقول بالعكس أي أن الاستثمار في الخارج - كالمثال أعلاه- يؤدي إلى زيادة التصدير.
- أما الأثر الصافي للاستثمار على رأس المال وتدفعه (ر - ر') فهو سهل القياس نسبيًا، حيث أن ما تجلبه الشركة من عملة أجنبية ومن آليات وماكينات تأتي بها شيء واضح ومحسوس ويمكن قياس المبالغ الخارجة في شكل أرباح موزعة ومحولة للشركة الأم في الخارج.
- هل يزيد الاستثمار الأجنبي من رأس المال في البلد المضيف؟ وهل يزيد من تدفق العملة الأجنبية في ميزان المدفوعات؟ هل تزداد الأموال المتاحة للاستثمار نتيجة الدخل الأجنبي؟
- يجب أن تكون طويhle الأجل، ربما تصل لعشر سنوات و أكثر، ثم نحكم على التدفقات خلال هذه المدة، ولا نركز على الموجبة أو السالبة، بل التدفق في الاتجاهين، كذلك ينبغي أن ننظر إلى الأثر المباشر على الاستثمار والأثر غير المباشر.
- مثل إشارتنا للزيادة في الاستيراد التي تحدث نتيجة لزيادة الدخل بعد فترة أو الزيادة في الاستيراد التي تأتي كنتيجة لتغير الأذواق الذي يحدثه الاستثمار الأجنبي، وهذه أمثلة للأثر غير المباشر.

أثر الاستثمار الأجنبي على الدخل والعمالة:

- إذا كانت العمالة غير كاملة في بلد ما، أي أن هناك موارد بشرية وغير بشرية غير موظفة.
- فإن قيام استثمار أجنبي في ذلك البلد يمثل دون شك إضافة للدخل القومي في ذلك البلد وللعمالة فيه، وقيام الشركة بفتح أسواق جديدة والتصدير إليها هو إضافة للدخل بغض النظر عن أثره على العمالة في البلد لأن الصادرات من مكونات الدخل القومي وزيادتها تزيد الدخل القومي.
- الدخل القومي: مجموع الدخل المكتسب في بلد ما خلال فترة زمنية «عادةً سنة واحدة». «قيمة جميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها في بلد ما في سنة واحدة».
- الاستثمار الأجنبي يساعد - في رأي الكثيرين - في نمو الإنتاج المحلي، في تحسين توزيع عناصر الإنتاج، وحتى لو كانت كل الموارد موجودة في البلد المضيف فإن الاستثمار الأجنبي يرفع العائد عليها ويحركها ليس من ناحية فنية فقط ولكن أيضًا لأنه يروج لها، بما للشركة الأجنبية المستثمرة من شبكات توزيع وأسماء تجارية معروفة ورائجة يكفي وضعها على منتجات عديدة لتباع وتروج، لك أن تتخيل الموز الأكوادوري أو الفليبي بدون علامه "جيكيتا" عليه، وإلى أي مدى سيقبل الإقبال عليه.
- لكن من الجانب الآخر، قد يؤدي دخول المستثمر الأجنبي غير المقيد إلى تحطيم المنتج المحلي الحالي أو قفل السوق أمام المنتج المحلي المحتمل، فيكون الاستثمار الأجنبي بذلك استثمارًا لا يضيف شيئًا، ووجوده مجرد إحلال لمحل المستثمر المحلي، لكون الأجنبي يدفع أعلى الأجور، ويجتذب الكفاءات، أو لأن الأجنبي يستخدم رأس مال المحلي (الرخيص من وجهة نظره) ويحرم منه المنافس المحلي.
- وبذلك لا يكون الاستثمار الأجنبي قد أفاد بل ربما أضر بالاقتصاد المحلي، لكن ذلك يجب ألا يعني أن كل مستثمر محلي يجب أن يمنح فرصة ويتلقى الحماية، فبعض هؤلاء المنتجين قد يكونون أصلًا غير أكفاء.
- الاستثمارات الأجنبية تستفيد عمومًا أو تسعى للاستفادة من السوق المحلي كمصدر لرأس المال، وحجم تلك الاستثمارات الأجنبية لا يمثل عادةً نسبة كبيرة من تكوين رأس المال في البلاد المضيفة، وقد قدر بأنه لا يزيد على 5% في الدول المتقدمة و10% في الدول النامية من تكوين رأس المال فيها (Vernon & Well, 1991)، وقد وجد أيضًا أن نسبة عالية من الناتج المحلي تصل وتغوق نسبة 15% في الدول النامية، مصدرها الإنتاج الأجنبي الذي حلت محله بعد ذلك شركات حكومية، الكويت السعودية والبرازيل.

تقييم أثر الشركات الأجنبية على اقتصاد البلد المضيف:

وعودة إلى تقييم أثر الشركات الأجنبية على اقتصاد البلد المضيف نذكر أن هناك عدة طرق لذلك والطريقة الأكثر استخدامًا هي طريقة المنافع الصافية، والتي تخصم فيها التكاليف الاقتصادية، ويكون المشروع مفيدًا للبلد إذا كانت:

- أ- المنافع الصافية = الفوائد الاقتصادية - التكاليف الاقتصادية
- ب- إذا كانت النتيجة < صفر (موجبة) فالمشروع مفيد للدولة
- ج- أما إذا كانت النتيجة > صفر (سالبة) فالمشروع مضر للدولة

نقل التقنية والإدارة Technology and Management Transfer

- التقنية مورد قابل للاستهلاك، يتكون من معلومات وقدرات وسبل استخدام وتحكم في الموارد بغرض إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المرغوبة اقتصاديًا واجتماعيًا.
- وتنقسم التقنية إلى عدة تصنيفات:
- أ- تقنية صلبة: تشمل الآليات، والرسومات الهندسية، والتوصيفات الفنية التي تستخدم في استغلال الآليات الصلبة.
- ب- تقنية ناعمة: تتمثل في أساليب الإدارة والتسويق والتمويل والبرمجة.
- ج- تقنية متقدمة: (آخر صيحة).
- د- تقنية قديمة.
- هـ- تقنية محرومة: تأتي فقط كجزء من حزمة أو اتفاق، ومرتبطة به.
- و- تقنية حرة متاحة عند الصانعين.

- ويمكن أن تنتقل التقنية من خلال التجارة والاستثمار وعقود الإدارة والتراخيص وعمليات تسليم المفتاح، بالإضافة إلى ذلك؛ هناك عمليات البحث والتدريب والتطوير للأفراد لكي يمتلكوها أو يستغلوها.
- ومن وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات صاحبة التقنية، فهي تخشى من المنافسة وتسرب المعلومات الفنية وفقدان الشركة ميزتها، لذا فهي تهتم بالحفاظ على تقنياتها وعدم تسريبها، ولذا يهتمها أين تقيم منشأتها البحثية والصناعية.
- من أهم الفوائد أو الميزات التي تعزى إلى الاستثمار الأجنبي، هي أنه من أحسن الوسائل، إن لم يكن خير وسيلة، لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الإدارية من بلد إلى بلد، خاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

حوافز وقيود Incentives and Restrictions

- **الحوافز:** تشمل الحوافز المقدمة عادة قائمة طويلة من الإعفاءات والتسهيلات، توجه للشركات المستحقة، نذكر منها:
 - إعفاء من ضرائب الدخل والأرباح.
 - إعفاء من سداد رسوم الجمارك على الآليات والمواد الخام المستوردة لعدد من السنين.
 - إعفاء من أي رسوم أخرى كضرائب الإنتاج والرسوم المحلية ... إلخ
 - توفير الطاقة والمنافع الأخرى بأسعار مخفضة.
 - منح قطع أرض في المناطق الصناعية بأسعار رمزية لإقامة المنشآت عليها.
 - تسهيل إجراءات التسجيل والمعاملات الرسمية.
 - منح حماية من المنافسة الأجنبية، بفرض تعريف جمركية على السلع المستوردة المنافسة أو منع أو تحديد استيرادها بحصة معينة.
 - تقديم ضمانات ضد المصادرة والاستيلاء بالتعويض في تلك الحالة، واللجوء إلى التحكيم في حالة الاختلاف.
- وقد وجدت بعض الدول أن التعامل مع البيروقراطية والروتين وتطويل الإجراءات من الأشياء التي تزعج المستثمرين وتثنيهم عن الاستثمار أحيانًا، فعملت على إنشاء إدارات موحدة يتعامل معها المستثمرون المرتقبون لتسهيل الإجراءات، وتقوم تلك الإجراءات الموحدة أحيانًا بإنهاء حل المعاملات التي تخص المستثمر الأجنبي مع الوزارات والمصالح الأخرى نيابة عنه.
- **القيود:**
 - تحديد المجالات التي يسمح بالاستثمار فيها، حيث تكون هناك قطاعات مقفولة أمام المستثمر الأجنبي لأسباب استراتيجية لا تريد البلد أن تعتمد فيها الأجانب، أو قد تحدد ألا تزيد حصة الاستثمار الأجنبي عن نسبة معينة من الملكية ١٥ أو ٤٩% مثلاً.
 - قيود الملكية: هناك قيود في قوانين بعض البلدان على حجم اقتراض الشركة الأجنبية من سوق المال المحلي، أو على عدد العاملين من الأجانب في الوظائف العليا أو الدنيا، ليس ذلك فحسب،
 - دعم الشركات الوطنية: تقوم الدولة بمساعدة شركاتها الوطنية ودعمها في وجه المنافسة الأجنبية، ومنحها تسهيلات رأسمالية، أو تقوم بالشراء منها بمنح منتجاتها أفضلية في المشتريات الحكومية، أو تقديم دعم مالي للبحوث والتطوير.

الخلاصة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال بعض القنوات:

- ١- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عنصرًا مهمًا من عناصر تكوين الدخل القومي لإسهامه في تكوين رأس المال الثابت.
- ٢- يقدم المعرفة التقنية المطلوبة التي تساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للصناعات التي يعمل فيها المستثمر الأجنبي.

- ٣- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف من خلال تأثيره على العناصر الاقتصادية السابقة في الأعلى «الاستثمار الخاص، وميزان المدفوعات، وسوق العمل».
- ولا يمكن الجزم بالقول أن الاستثمار الأجنبي يساعد على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي. فمثلاً ربما يساعد الاستثمار الأجنبي على تحسين الميزان التجاري للبلد المضيف من خلال الزيادة في حجم وقيم صادراتها، ولكنه في المقابل ربما يؤدي إلى خروج بعض المنشآت المحلية من السوق مما يؤثر سلباً على معدل الاستثمار الوطني الخاص.
- وجدت الدراسات أيضاً أن هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو الناتج المحلي الإجمالي في دراسة شملت ٢٣ دولة نامية.
- وفيما يختص بنقل التقنية أن التدفقات العالية للاستثمار المباشر، تصحبها زيادة في إنتاجية الأفراد، كذلك لوحظ أن الإنتاجية عالية ضمن الدول النامية التي لها علاقات وثيقة مع الدول الصناعية، وقد يكون مصدر ذلك التقنية المتضمنة في السلع المستوردة من تلك الدول، أو من الاستثمارات الآتية منها.

نظام استثمار رأس المال الأجنبي في المملكة العربية السعودية

- يمنح النظام للمشروع الأجنبي المشترك (الذي فيه مشاركة سعودية لا تقل عن ٢٥% من الملكية)، جميع المزايا التي يجدها المشروع الوطني لكن تشترط موافقة خاصة لذلك وتمثل المزايا التي يجدها المشروع الصناعي الوطني الموافق عليه في:
- إعفاء المدخلات المستوردة من الرسوم الجمركية.
 - أرض بايجار اسمي، حماية ضد منافسة الإنتاج المستورد، مساعدات مالية، وإعفاء من رسوم التصدير.
 - بالإضافة إلى ذلك، يعفى المشروع الصناعي والزراعي الأجنبي المشترك من ضرائب الدخل، وضرائب الشركات لمدة عشر سنوات وتعفى المشاريع في المجالات الأخرى من تلك الضرائب لمدة خمس سنوات.
- وابتداءً من عام ٢٠٠٠ صدر قانون جديد للاستثمار الأجنبي بالمملكة، أنشئت بموجبه هيئة مستقلة هي الهيئة السعودية العربية العامة للاستثمار، برئاسة محافظ هدفها كان جذب الاستثمار الأجنبي إلى المملكة.
- وضح دور قانون الاستثمار السعودي في تنظيم الاستثمار الأجنبي في البلاد .